وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج –
University of Continuions Education – Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية –
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: قانون الأعمال

الموسومة بـ:

تأثير الفساد على مناخ الاستثمار في الجزائر

إعداد الطالبتين:

- زمال الجميلة ماية
- سليماني دعاء

الأستاذ المشرف:

الدكتور رفاف لخضر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
زاوي رفيق	أستاذ محاضر " أ"	رئيسا
رفاف لخضر	أستاذ محاضر " أ"	مشرفا
بن النوي خالد	أستاذ محاضر " أ"	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/ 2025

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا المعضي أسفله،

السيد(ة): زمال المسلة مباية الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 107262218 والصادرة بتاريخ 2018/01/08

المسجل(ة) بكلية / معهد كلية الحقوق قسم جامعة أعمال

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: تأثير لمناخ الفساد على مناخ الاستثمار في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 29/05/2025

شوهد لأجل التصديق
السيد: المعنية
بطاقة التعريف الوطنية رقم:
مستخرج بتاريخ:
العناصر في: 29 ماي 2025

توقيع المعني (ة)

على رئيس المجلس الشعبي البلدي أو من يفوض منه
ضابط الحالة المدنية
حروف زهير

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 2020 ... 27 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): دعاء سليماني ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 114260488 والصادرة بتاريخ 2021/08/30 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم حقوق .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: مذكرة تخرج الموسومة بـ: تأثير مناخ الفساد على مناخ الاستثمار في الجزائر .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2021.10.24

توقيع المعني (ة)

مديرية درج بوعلاق
شهد لأجل التصديق
السيد: دعاء
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:
المؤرخ بتاريخ:
العناصر في:
الجمهورية الجزائرية
المديرية العامة

رئيس الدائرة
نائب الحالة المدنية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي جعل العلم أجلّ الفضائل، وأشرف المزايا، وأعز ما يتحلى به الإنسان، فهو أساس الحضارة، ومصدر أمجاد الأمم، وعنوان سموها وتفوقها في الحياة، ورائدها إلى السعادة الأبدية، وشرف الدارين.

أما بعد:

قال تعالى:

" وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ "

[سورة إبراهيم، الآية7].

نحمدك ربي حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك على توفيقك لنا، ومنحك إيانا الصبر والاجتهاد لإتمام هذه الدراسة.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي المشرف

الدكتور لخضر رفاف

، على ما قدّمه لي من توجيهات علمية ونصائحقيمة طيلة فترة إعداد هذا العمل. لقد كان دعمه المتواصل، وحرصه على الدقة والمنهجية، مصدر إلهام وتحفيز كبيرين فله مني كل التقدير والاحترام راجيا من الله أن يوفقه ويسدد خطاه في مسيرته الأكاديمية والمهنية.

إهداء

إلى أمي.....

نبض قلبي ودفء أيامي من لولاك ما كنت هنا اليوم

.دعاؤك سر توفيقي وحنانك طمانينة عمري

إلى أبي.....

ظلي الوارف وقدوتي الأولى

.كنت دائما الجبل الذي احتميث به في كل العواصف

إلى إخوتي الذين ساندوني بصمت

وابتساماتهم كانت بلسما لكل تعب

.أنتم النبض القريب لروحي، والدعم الخفي الذي لا ينسى

وإلى نفسي.....

يا من صبرت طويلا ونهضت في كل مرة أهديك هذا الإنجاز،

لأنك تستحقينه بامتياز

الطالبة:

إهداء

إلى أولئك الذين ساندوني في الخفاء

الذين لم تر أيديهم، لكن شعرت بقلوبهم تحيط بي دفئا ودعاء.

إلى من كانوا نورًا في عتمتي، رغم أنهم لم يطلبوا شكرا

إلى الأرواح الطيبة التي كانت تحضنني بصمت لكم كل الامتنان....

تخرجي هذا يحمل بصمتكم، وإن لم يعرفها أحد سواي

الطالبة:

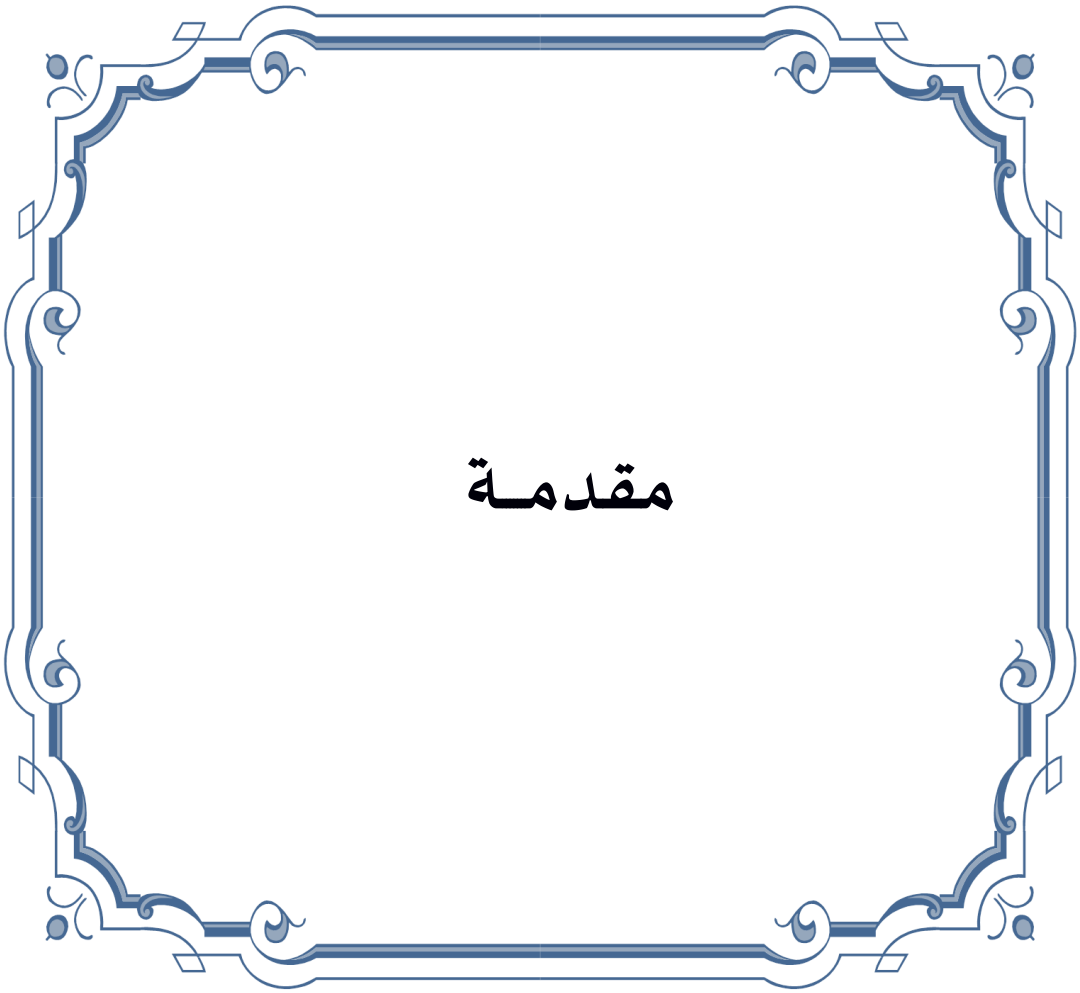

مقدمـة

تعد الجزائر من الدول ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة بفضل موقعها الاستراتيجي في شمال افريقيا ووفرة مواردها الطبيعية وعلى رأسمالها النفط والغاز إضافة إلى تنوع مواردها البشرية. وقد سعت الدولة خاصة منذ بداية الألفية الثالثة إلى تحسين مناخ الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص من خلال الإصلاحات وتوفير بيئة مشجعة لجذب الاشمل سواء كانت محلية أو أجنبية، كما تمتلك الجزائر مقومات عديدة تجعل منها وجه محتملة للمستثمرين مثل الموقع الجغرافي الاستراتيجي والموارد الطبيعية الفنية وسوق الاستهلاك الكبيرة إضافة إلى إرادة سياسة لتطوير مناخ الأعمال.

وقد عملت الدولة خلال سنوات الأخيرة على اصلاح المنظومة القانونية للاستثمار وسيط الإجراءات الإدارية، وإنشاء هياكل مخصصة لمرافقة المستثمرين. بالرغم من هذه الجهود لا تزال هناك عوائق تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة مثل البيروقراطية وعدم استقرار القوانين وضعف الشفافية مما يتطلب دراسة معمقة لمناخ الاستثمار في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه من أجل اقتراح حلول عملية لتحسين جاذبية البلاد في هذا المجال الحيوي لتكون وجه جاذبة للاستثمار. إلا أن تدفق الاستثمارات خاصة الأجنبية منها لا يزالون دون المستوى المطلوب. فإن مناخ الاستثمار يعاني من عدة اختلالات تحد من قدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في الجزائر، ورغم الجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة هذه الظاهرة، إلا أن تقارير عديدة تشير إلى أن الفساد لا يزال يُشكّل عائقًا كبيرًا أمام تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الجادة. ويظل القضاء على الفساد شرطا أساسيا لبناء بيئة استثمارية نزيهة وشفافة، تحفز المبادرة الاقتصادية وتضمن تكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين.

يبقى الفساد، رغم الإصلاحات القانونية والإدارية، عقبة مركزية أمام بناء مناخ استثماري تنافسي في الجزائر. فمحاربة الفساد ليست فقط مسؤولية القضاء أو الإدارة بل هي عملية شاملة تتطلب إرادة سياسية حقيقية إصلاحات مؤسساتية عميقة، ودورا فاعلا للمجتمع المدني والإعلام. وإن أرادت الجزائر أن تصبح وجهة استثمارية حقيقية، فعليها

أن تواصل محاربة الفساد بصرامة، وتضمن تكافؤ الفرص وشفافية المعاملات في كل مستويات الاستثمار.

❖ **إشكالية:**

ومن خلال ما سبق تناوله نلجأ إلى طرح التساؤل التالي:

هل يشكل الفساد عاملا مؤثرا في تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر؟ وماهي الخطوات الإصلاحية لجاذبية الجزائر كوجهة استثمارية؟

❖ **الدراسات السابقة :**

انطلقنا في موضوعنا من خلال جملة من الدراسات السابقة .

1. مجلة اقتصادية منصوري الزين واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر
2. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر قلي طارق قلي محمد، آليات القانونية لجلب الاستثمار في الجزائر

❖ **اسباب اختيار الموضوع:**

أن اللجوء إلى تأثير الفساد في موضوع الاستثمار في التشريع الجزائري كان وراءه مجموعة من الأسباب و الدافع تتمثل فيما يلي:

الدوافع الذاتية:

ميلنا الشخصي في هذا الموضوع و الرغبة منا في زيادة التحصيل المعرفي في هذا المجال .

الدوافع الموضوعية:

- إثبات أن الفساد له تأثير كبير على السياسة العامة للإستثمار و يربطه ارتباطا جوهريا بالعميلة الاستثمارية .

- المساهمة في اثراء موضوع دراسة خاصة و أن الدراسات التي تناولت تأثير الفساد على مناخ الاستثمار الجزائر في التشريع الجزائري

❖ **أهمية الموضوع:**

تتمثل أهمية هذا الموضوع في الدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار في دفع عجلة التنمية وخصوصا في الجزائر باعتبارها دول نامية تسعى إلى تطوير اقتصادها غير أن تحقيق هذا التطوير يتطلب وجود بيئة استثمارية شفافة وهيا ما تتعارض مع ظاهرة الفساد.

❖ **أهداف الدراسة:**

- دراسة أثر الفساد عل مناخ الاستثمار ف الجزائر.
- تحليل العلاقة بين المستثمرين الأجانب والمسلمين في موضوع الثقة.
- تقدير السياسات والإصلاح فيما يخص الاستثمار.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

من أهم الاسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع هي:

- أن الدولة ترتكز على الاستثمار كوسيلة لرفع جاذبيتها الاقتصادية.
- تفشي وانتشار الفساد في الدلو الجزائرية .
- موضوع حساس وذو قيمة كبيرة في تطور الدولة.

❖ **المنهج المتبع:**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ولأنه الأمثل لدراسة هذه الظواهر، فظاهرة الفساد وتأثيرها على المناخ الاستثماري،

الهدف منه وصف واقع الفساد في الجزائر و أثره على البيئة الاستثمارية من خلال دراسة قوانين مكافحة الفساد، ودراسة المعطيات والاحصائيات .

وتم استخدام المنهج المقارن بشكل جزئي وذلك بمقارنة وضع الجزائر ببعض الدول الأخرى التي لها خصائص متشابهة الغرض منه تحديد الفرق في نسبة الفساد والجاذبية الاستثمارية.

❖ **هيكل الدراسة:**

والجواب على إشكالية الموضوع، قسمنا دراستنا إلى فصلين إذ تطرقت في الفصل الأول المفهوم النظري للاستثمار وقسمناه إلى مبحثين عرضنا في المبحث الأول على مفهوم عام حول الاستثمار ، والمباحث الثاني على واقع الاستثمار ف الجزائر، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى معيقات الاستثمار وأثر الفساد عليه في الجزائر، حيث تحدثنا في المبحث الأول عن التحديات والعوائق الرئيسية التي تواجه الاستثمار، وفي المبحث الاثني آفاق الاستثمار في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري حول الاستثمار في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للنمو والتطور ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، وباعتباره من أهم الوسائل لتطوير نشاطات الدولة والحصول على العائد والربح، حيث تختلف أهداف الاستثمار بإختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار، حيث قد يكون الهدف من عملية الاستثمار تحقيق النفع العام كما هو الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل انشاء مستشفى أو جامعة وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح، عما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الأعمال، والهدف منه تحقيق عائد أو الربح الذي يترافق بمستوى معين من المخاطرة، وعليه سوف نتطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: إطار المفاهيمي حول الاستثمار.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار:

لقد ازداد الاهتمام بدراسة الاستثمار بشكل غير في الآونة الأخيرة. ومن هنا لأهميته في المؤسسات بحيث يشغل معيار قوة المؤسسة ومصدر إرادتها. وقد جاء هذا المبحث ليعطي نظرة عامة حول تعريف الاستثمار وأنواعه وأهم العوامل المتحكمة في الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار:

سوف نتعرف في هذا المطلب على الدلالة اللغوية واقتصادي الاستثمار وكذلك التعريف القانوني[1]

أولا: المعنى اللغوي للاستثمار واقتصادي:

كلمة الاستثمار مصدر لفعل استثمر يستثمر وهو مشتق من الثمر، وقد وردت في لسان العرب بالمعنى: الثمر وهو حمل الشبل والثمر هو أنواع المال، وهو أيضا الذهب والفضة في قوله تعالى: "وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا"[2] وعرف اقتصاديا بأنه: "عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي كان هذا العمل أموال مادية أو غير مادية (من بينها المهارة الفنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض. وعرف أيضا بأنه: "استخدام المدخرات في تكوين العلاقات إنتاجية الجديدة اللازمة لعملية انتاج السلع وخدمات، والمحافظة على العلاقات الإنتاجية القائمة على تجديدها.

كما عرف Oman Charlos بأنه: عملية يقوم بها المستثمر بهدف الرفع من قيمة الموارد (رأس المال) الموجودة تحت تصرفه والتي يستخدمها المستثمر لإنشاء واكتساب قيمة جديدة (قيمة مضافة).

---

[1]–محمد الجوهري، الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، دراسة مقارنة، دار الفخر الجامعي، ب ط، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 8.

[2]–سورة الكهف، الآية 34.

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن الفقه الاقتصادي ركز في تعريفه على مصطلح اشتمل كل العناصر التي تتمثل في:

– رأس المال: وهو حصة أو المشاركة التي يقدمها المستثمر في إطار المشروع الاستثماري سواء كانت نقدية أو عينية، مادية أو معنوية.

– الزمن: فعنصر الزمن هو الذي يميز بين العمليات الاستثمارية والتجارية.

– الربح: فالغاية الأساسية هي إقامة المشروع الاستثماري هو الحصول على العوائد.

– المخاطرة: ذلك أن العائد المتوقع للمشروع غير أكيد هو أمر احتمالي[1].

ثانيا: التعريف القانوني للاستثمار:

التعريف القانوني الاتفاقي:

اهتمت الاتفاقيات الدولية بموضوع الاستثمار نظرا لأهميته في الاقتصاد العالمي ومن بين المواثيق التي أشارت إليه لأول مرة المادة 12 من مشروع ميثاق هافانا عام 1948 الذي كان يهدف إلى انشاء منظمة دولية للتجارة وثم اهتمت به باقي الاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بالاستثمارات الدولية منها الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والاتفاقيات الثنائية.

سنذكر بعض التعاريف التي جاءت بها الاتفاقيات مثل اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر بتاريخ 1990/07/22 التي عرفت الاستثمار في الفقرة الرابعة من الفصل الأول على أنه: "هو استخدام رأس المال في أحد المجالات المسموح بها في اتحاد المغرب العربي"

وقد تعد اتفاقية سيول 2001 المنشأة اللوغالة الدولية للاستثمار والتي صادقت عليها الجزائر من أهم الاتفاقيات في مجال الاستثمار، لكن من خلال تفحصها نجد بأنها

[1]–عقبة علوي، ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2018–2019، ص 7–8.

تفادت تعريف الاستثمار، بل اكتفت فقط بتحديد الاستثمارات الصالحة للضمان، وهذا للإبقاء على التعريف الواسع للاستثمار، وترك ليونة أكثر حول تعريفه بين الأطراف المتعاقدة ثم تحديد الاستثمارات الصالحة للضمان بموجب المادة 12 فقرة أمن الاتفاقية السالفة الذكر.

كما لم تتضمن اتفاقية واشنطن لسنة 1965 المتعلقة بإنشاء المركز الدولي لحل النزاع بين الدول ورعايا الدول الأخرى والتي صادقت عليها الجزائر أي تعريف للاستثمار والسبب فب ذلك هو تعارض مواقف ممثلي الدول خلال المفاوضات في وضع تعريف موحد للاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى للتوسيع من اختصاصات المركز الذي كل ما من شأنه أن يعتبر استثمارا.

أما غياب اجماع الدول في إطار اتفاقيات الجماعية في وضع تعريف دقيق وشامل للاستثمار، وتعد الجزائر من بين الدول التي أبر من العديد من الاتفاقيات الثنائية كغيرها من الدول على طريقتين وهما: طريقة التعداد الشامل، وطريقة الإحالة للقانون الداخلي للدولة المستقبلية للاستثمارات.

أ-تعريف التشريع الداخلي:

تعدد التعريفات المقدمة للاستثمار باختلاف الدول، حيث عرف القانون الفرنسي الاستثمار على أنه يسمى استثمارا مباشرا ما يلي:

- شراء أو خلق او توسيع رصيد تجاري أو فرع من الفروع أو أية شركة لها طابع تجاري.

- أية عمليات أخرى منفردة او مجتمعة وفي آن واحد أو متتابعة، تؤدي إلى السماح لشخص لو عدة أشخاص بالسيطرة أو بزيادة المراقبة على شركة كانت أصلا تحت رقابتهم ولكن لا يمكن أن يعتبر استثمارا مباشر كل شركة لا تزيد عن 12% من رأس مال الشركة التي يتم التعامل باسمها في البورصة.

أما المشرع الجزائري فقد أبقى على طريقة نفسها لتعريف الاستثمار ضمن إطار الأمر رقم 01-03[1] السالف، لكن مع التوسيع من مجالات الاستثمار يعد إضافة الخصوصية كشكل جديد للاستثمار وقد حافظ على الاتجاه نفسه في ظل القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، وقبل صدور الأمر رقم 03/01 المعدل والمتمم لم يرد في التشريع الجزائري أي تعريف محدد في الاستثمار ففي قانون رقم 63-277[2] اكتفى المشرع في هذا القانون بتحديد عبارة استثمار رؤوس الأموال الواردة فيها بأنه موجه للاستثمار المباشر، أما الأشغال الأخرى للاستثمار فكانت غير معروفة في ذلك الوقت.

وفي الأخير صدرت منذ الاستقلال عدة تشريعات نظمت الاستثمار، لكنها لم تعتني بتقسيم تعريف الاستثمار عدا الأمر سالف الذكر 01-03 الذي يعتبر النص التشريعي الأول الذي عرج على تحديد المقصود بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر[3]، حسب أحكام مادته الثانية على أنه:

1-إفشاء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

2-المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3-استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

وكحوصلة لما سبق يمكن تعريف الاستثمار بأنه كل نشاط إقتصادي يحدث بزيادة الطاقة الإنتاجية من السلع والخدمات، من خلال إضافة أو تكوير أو تحديث أو توسيع ما تشتمله الطاقة الإنتاجية من أصول مادية وغير مادية[4].

---

[1]-أمر 01-03 هو قانون جزائري، يتعلق بتطوير الاستثمار صادر في 20-2001.

[2]-63-277 مؤرخ في 29-07-1963، متضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية.

[3]-عقبة علوي، مرجع سابق، ص 18-19.

[4]-عقبة علوي، نفس المرجع، ص 34.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار في الجزائر:

تتخذ الاستثمارات أشكالا عديدة، ويمكن تقسيمها إلى عدة تقسيمات تختلف باختلاف معايير وأسس تقسيمها والزاوية التي ينظر إليها، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

أولا: تقسيم الاستثمارات وفقا لنوعها:

تقسيم الاستثمارات بالنظر إلى نوعها إلى صنفين هما:

1-الاستثمار الحقيقي:

يسمى أيضا بالاستثمار المادي أو المباشر أو الاقتصادي، هو استثمار في الأموال الحقيقية يؤدي إلى زيادة تكوين رأسمال في المجتمع وزيادة طاقته الإنتاجية.

إن كل عملية انتاج جديدة كإنشاء وحدات جديدة أو مصنع جديد بآلاته ومعداته وتجهيزاته أو توسيع وتطوير مصنع قائم يعتبر استثمارا حقيقيا، لكونها تمثل إضافة حقيقية وجديدة إلى الطاقات الإنتاجية أو صيانتها وتجديدها لضمان استمرارها.

تعتبر الاستثمارات حقيقية أو اقتصادية لأنها تعطي للمستثمر حق حيازة أصول حقيقية كالعقارات والتجهيزات والمعدل، وبقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ونترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافة تساهم في زيادة ثروة المستثمر وغدا ثروة المجتمع بالتبعية

وينقسم الاستثمار الحقيقي إلى نوعين: استثمار في تكوين رأسمال الثابت والاستثمار في المخزون، بحيث يشمل النوع الأول الآلات والمعدات والتجهيزات والعقارات المستخدمة في عملية الإنتاج، أما النوع الثاني المتمثل في الاستثمار المخزون والذي يشمل مخزون السلع، والتي تنقسم بدورها إلى تامة الصنع ونصف المصنعة، ومواد أولية وقطع غيار والتي تعد ضرورية لمختلف مواحل العمليات الإنتاجية في أي نشاط إقتصادي ولهذا فإنه بعد عملية هامة وضرورية في تحقيق استمرارية دون تعطل، ويضمن

ذلك التواجد المستمر بالسوق، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف ودون تعطيل[1].

2-الاستثمار المالي أو غير مباشر:

يشمل الاستثمار في الأسواق المالية، شراء الأسهم والسندات من خلال شراء حصة في رأسمال الشركة ما ممثلة بأسهم أو حصة، أو حصة في قرض لدى هذه الشركة تعطي مكانها حق المطالبة بأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها قوانين الاستثمار في سوق الأوراق العالمية، دون الحق في رقابة أو إدارة المشروع الاستثماري أو المشاركة في ذلك، بحيث تثبت الحقوق المرتبطة بهذا الاستثمار بوثائق تسمى بالأصول المالية، والتي ترتب لها صاحبها الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية.

ثانيا: تقسيم الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض منها:

يخضع تقسيم الاستثمارات زيادة على الاستثمارات حسب النوع استثمارات بحسب الهدف منها والتي تقسم بدورها إلى عدة أقسام.

1-استثمارات إحلالية أو استدلالية:

هي استثمارات يكون الغرض منها تطوير وتجديد أساليب والأنظمة، الإنتاج، وذلك من خلال شراء معدات وآلات وتجهيزات لتعويضها واستبدالها بتلك الموجودة من قبل والممتلكة، وتأخذ هذه العملية بالحسبان عنصرين هامين هما تحديد الأصل الأفضل مقترن بالأصل الموجود، وضغط التوقيت عملية تجديد الأصول بدقة.

2-استثمارات توسيعية:

تسمى أيضا استثمارات استقرائية تنجم زيادة الطلب على المنتج معني أو خدمة معينة، مما يدفع بالمؤسسة إلى إنجاز هذا النوع من الاستثمارات التي يتمحور الغرض

[1]-قلي محمد، قلي طارق: اشراف نجار لويزة الآليات القانونية لجذب الاستثمار في الجزائر، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في قانون قسم حقوق تخصص قانون أعمال، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 16، 17، 18.

منها من جهة في مضاعفة مجهودات المؤسسة وتوسيع طاقتها الإنتاجية، وذلك بإضافة منتجات جديدة أو زيادة عمليات الإنتاج وتحسن النوعية والعمل على تحديث وتطوير المشاريع المؤسسة، ومن جهة أخرى تحقيق توسع في عمليات تسويق هذه المنتجات[1].

3-استثمارات التطويرية:

هي استثمارات تظهر بشكل أساسي في المؤسسات والمشاريع الكبيرة التي تعمل باستمرار على تثبيت وتقوية قدرتها على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق باعتمادها مشاريع تخصصها للبحث والتطوير، الغرض منها مضاعفة الإنتاج وتحسين جودته، وتخفيض مختلف التكاليف لاسيما تكاليف الصيانة اللازمة والدورية للآلات والتجهيزات وتكاليف اليد العاملة وتكوينها المستمر باستعمال آلات وتجهيزات ومعدات وتقنيات وأساليب جديدة ومتطورة.

4-استثمارات الموارد البشرية:

هي استثمارات تشمل العنصر البشري، لما لهذا الاستثمار من أهمية بالنسبة لنجاح أنظمة المؤسسة الإنتاجية والتوسعية الدائمة والمستقرة، فرأس المال البشري كغيره من رؤوس الأموال، قد يظهر كنفقات عند استعماله، ولكنه عامل هام من عوامل عملية الإنتاج، التي تعتمد في الأساس على الكفاءات المهنية والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والتكوين المناسب لما يحققه العنصر البشري من إضافة إلى أرباحها وانتاجيتها واستراتيجيتها الاقتصادية.

5-استثمارات الاستراتيجية:

هي استثمارات الهدف منها المحافظة على استمرار وبقاء المؤسسة بين نظيراتها من المؤسسات في ظل المنافسة، وذلك عن طريق خلق شروط وظروف أكثر ملائمة لضمان مستقبل المؤسسة، وغالبا ما تتجسد هذه الاستثمارات التي تتطلب أموالا كثيرة في

[1]-قلي محمد، قلي طارق، مرجع سابق، ص 19.

إنشاء شركات جديدة ضمن مجمع كبير يضم عدة شركات متكاملة فيما بينها أو إنشاء فروع لها.

ثالثا: تقسيم الاستثمارات وفقا للعلاقة الموجودة بينها:

تقسم الاستثمارات وفق هذا المعيار إلى أربعة أصناف وهي:

1-استثمارات مستقلة:

يكون الاستثمار مستقلا إذا كانت عوائده المالية المتوقعة لا ترتبط بأي شكل من الأشكال بتحقيق أو عدم تحقيق استثمارات أخرى، كما أنه يحقق التدفقات النقدية[1] المتوقعة سواء أنجزت المؤسسة أو لم تنجز استثمارات أخرى.

2-استثمارات التابعة:

هي مجموعة استثمارات متوافقة ومترابطة فيما بينها، يؤدي إنجاز أو عدم إنجاز بعضها إلى إنجاز أو عدم إنجاز بعضها الآخر، حيث تكون الاستثمارات المحققة في المرحلة الأولى تابعة للاستثمارات المحققة في المرحلة الثانية وتتأثر العوائد النقدية المتوقعة من الاستثمارات الأولى سلبا أو إيجابا بقرار المبادرة أو عدم المبادرة بالاستثمار الثانية.

3-استثمارات مكملة:

تكون الاستثمارات متكاملة إذا أدى إنجاز الاستثمارات الأولى إلى زيادة الاستثمارات الثانية أو تخفيض نفقاتها وتكاليفها، أي أن الاستثمارات المكملة تتحقق في نفس الوقت وتكمل بعضها بعضا.

رابعا: تصنيف الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي:

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي إلى نوعين من الاستثمارات هما: استثمارات محلية والأجنبية.

[1]-قلي محمد، قلي ذارق، مرجع سابق، ص 20-21.

1-استثمارات محلية:

هي استثمارات ينشئها ويتولى إنجازها مستثمرون سواء كانوا طبيعيين أو معنويين خواص أو عموميين مع اشتراط أن يكون هؤلاء المستثمرين مقيمين داخل حدود البلد الذي تنجز فيه هذه الاستثمارات ويحملون جنسيته وبذلك فإن الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية مهما كانت طبيعة الشخص المستثمر، وأدوات الاستثمار المستعملة[1] وتصنيف الاستثمارات المحلية، تصلح جميع المعايير السابقة، لتجعل من الاستثمار المحلي حقيقي مباشر أو مالي غير مباشر تابع للقطاع العام أو الخاص أو المختلط بينهما، ينجزه شخص طبيعي أو معنوي.

2-استثمارات الأجنبية:

هي الاستثمارات يبادر بها وينجزها مستثمرين أجانب، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين لا يحملون جنسية الدولة التي تستضيف استثماراتهم، وذلك أملا في تحقيق عوائد كبيرة من استعاراتهم خارج أوطانهم، وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الخارجية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة.

والأجنبي بدوره إما يكون مباشرا أو حقيقيا يتجسد في أصول ملموسة أو غير مباشرة يتجسد بالتوظيف أوراق المالية وعملات وقروض.

أ-الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هي أيضا تسمى استثمارات حقيقية أو اقتصادية، وتعتبر من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل وهي استثمارات كليا أو جزئيا الأجانب، سواء كانوا فردا أو شركات أو فروعا لشركات أو مؤسسات خاصة تنطوي على تملك الأجانب لكل الاستثمارات أو لجزء منها في مشاريع تنجز في دولتهم ومشاركتهم في إدارة المشروع بسبب امتلاكهم حصة فيه، في حال الاستثمار المشترك أو سيطرتهم الكاملة على الإدارة والتنظيم والتقنية

[1]-قلي محمد، قلي طارق، مرجع سابق، ص 21-22.

ومهارات التسويق لترويج المشروع في حالة ملكتهم المطلقة لمشروع استثماره، بإضافة إلى قيام المستثمرين بنقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية في مجال نشاطهم إلى الدولة المضيفة.

ب-الاستثمارات أجنبية غير مباشرة:

كما تسمى أيضا بالاستثمارات المالية وبهدف هذا النوع من الاستثمارات، الذي غالبا ما يكون قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب عليه إشراف مباشر الأصحاب رؤوس الأموال على إدارة المشاريع المستثمر فيها، فالمشرع الأجنبي يقتصر دوره في هذا الصنف من الاستثمار في تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار دون أن يكون له أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري[1].

المطلب الثالث: العوامل المتحكمة للاستثمار:

يمكن القول إن عملية الاستثمار ليست كأي فعالية اقتصادية أخرى، نظرا لكونها تتميز بتقلبات سريعة وعنيفة وحادة، وذلك لكثرة المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها، منها عوامل يمكن السيطرة عليها الداخلية، وهنالك عوامل يصعب السيطرة والتنبؤ عنها مثل العوامل الخارجية.

أهم العوامل المتحكمة للاستثمار:

سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأس المال المستثمر إحدى العوامل المحددة للاستثمار وبهذا يمكن القول إن هنالك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال العدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلفة استخدام رأس مال كلما شجع ذلك على عملية الافتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح. هذا يلاحظ أن الدول المتقدمة تميل دائما في سياستها المالية إلى تخفيض سكر الفائدة والعمل

[1]-قلي محمد، قلي طارق، مرجع سابق، ص 23-24.

على تخفيضه باستمرار خاصة في أوقات الركود الاقتصادي من أجل تشجيع الاستثمار، وما لذلك من أثر فعال في زيادة الاستخدام والإنتاج، كوسيلة للخروج من الأزمة والعكس صحيح في حالة التضخم الاقتصادي.

إن ميكانيكية التوازن الدائم بين الادخار والاستثمار تعتمد على سعر الفائدة فالادخار دالة طردية لسعر فائدة في السوق. بينما أن الاستثمار دالة عكسية له، وهذا التحليل يتم على نمط مشابه للعرض والطلب وعلاقتهما بالسعر، هذا يعني أن الادخار يتعلق بسعر الفائدة فيزيد بزيادته والعكس صحيح، أما الاستثمار بمثابة طلب النقود المدخرة لاستثمارها.

المصدر: دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره.

من خلال المنحى نلاحظ أنه كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الانفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى.

الكفاية الحدية للرأسمال: ويقصد هنا بالكفاية الحدية للرأسمال، هو الإنتاجية الحدية لرأسمال المستثمر دائما وأبدا على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية للمستثمر.

وفي هذا الصدد، ومكن القول إن هناك علاقة عكسية بين حجم رأس مال المستثمر والكفاية الحدية لرأسمال وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الأموال المستثمرة كلما انخفض العائد على الوحدة النقدية للمستثمر.

الكفاءة الحدية لرأسمال: ويقصدها بالكفاءة الحدية للرأسمال هو الإنتاجية الحدية لرأسمال المستثمر والعائد على رأسمال المستثمر، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار ودائما على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية للمستثمر.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

يعرف النظام الاقتصادي الجزائري العديد من التحولات منذ الاستقلال إلى اليوم الحاضر. حيث تميز العقد الأول يتبنى إجراءات تستند إلى استعمال واستعادة السيادة

الوطنية في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالثورات الطبيعية، مما أدى إلى سيطرة القطاع العمومي على أغلب النشاطات الاقتصادية وتهميش القطاعات الأخرى خاصة القطاع الخاص الأجنبي الوطني، من هنا بدأت محاولات إصلاح الاقتصادي وذلك بالخروج من النظام الاقتصادي المنغلق إلى اقتصاد السوق حيث قامت الدولة بمجموعة من التطورات في استثمارها المحلي وكان ذلك وفقا لمراحل وخطوات منها مرحلة الستينات التي كان في الاستثمار الجزائر قائم على اشتراكية، كذلك القانون رقم 63-277[1] المتعلق باستثمارات حيث يعد الأول في استثمار تاريخ الجزائر مستقلة ومرحلة الثمانينات في هذه المرحلة أصدرت الجزائر ثلاث قوانين وهم القانون 82-11[2] المتعلق باستثمار اقتصادي الخاص الوطني، والقانون رقم 42-13[3] المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة والقانون 88- 25[4] المتعلق بتوجيه الاستثمارات اقتصادية خاصة وبعد إصلاحات الاقتصادية أصدرت الجزائر العديد من القوانين ومختلفة المجالات وأهم مجالات مجال سياسة الاستثمار بشكل عام في الجزائر وواقعه الذي كان يعاني في مراحل السابقة من اختلال التوازن الهيكلي ومؤسساتي وكانت كل السياسات صادرة في هذه المرحلة تشجع عملية وسياسات الاستثمارية، وباعتبار واقع الاستثماري وحالته مع الإطار المؤسساتي له من المواضيع التي تجذب اهتمام الكثير من المختصين، والتي تحتل باستمرار ما من النقاش الدائرة على مختلف المستويات والدراسات المتخصصة ارتأينا أن ندرس في المطلب الأول: حالة استثمار في الجزائر أو السياسية العامة للاستثمار كالمطلب ثاني في ظل إصلاحات والمطلب الثالث المتضمن الإطار المؤسساتي للاستثمار.

المطلب الأول: حالة الاستثمار في الجزائر:

[1]-قانون رقم 63-277 مؤرخ في 1963/07/29 متضمن قانون استثمار، الجريدة الرسمية.

[2]-82-11 قانون جزائري يتعلق باستثمار الخاص الوطني صدر في 21 أغسطس 1982.

[3]-قانون رقم 82-13، قانون المالية الذي صدر في 2013 يتعلق بقوانين مالية والمصروفات العامة للدولة.

[4]-قانون جزائري يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية صدر في 12 جويلية 1988.

يعد الاستثمار أحد أهم أوجه النشاط الاقتصادي في العصر الحديث حيث يساهم في خلق فرص عمل وتوفير الدخل وتعزيز التنمية المستدامة وتعتبر الجزائر من بين دول التي أولت اهتماما بموضوع استثمار ومكانته في عملية تنمية وجعلت له أسس في هذا المطلب سنشرح أهم سياسات التي أولتها الجزائر لهذا المجال "الاستثمار".

أولا: حالة الاستثمار في الجزائر:

شهدت الجزائر منذ تبني الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات محاولات متكررة لتحسين مناخ وقد جاء هذا التوجه في إطار التخلي التدريجي عن اقتصاد الربع القائم للاستثمار وتحرير المبادرة الاقتصادية إلا أن هذه المحاولات لم تحقق النتائج على مختلف الاستثمارات خاصة المحروقات والانتقال إلى اقتصاد السوق القائم على الإنتاج والتنوع المرجوة، حيث لا تزال البيئة الاستثمارية تعاني من اختلالات عميقة على المستوى المؤسساتي.

من تدفقات 90% فالاستثمار في الجزائر يتمركز أساسا في قطاع المحروقات الذي يستحوذ أكثر من الاستثمار الأجنبي مباشر، في حين تبقى القطاعات الأخرى فالفلاحة والسياحة والصناعة التحويلية ضعيفة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أبرزتها عدم استقرار الإطار القانوني تذبذب السياسات الاقتصادية استقطاب البيروقراطية الإدارية وضعف البنية التحتية. وكذا غياب الشفافية في منح العقار والصفقات العمومية، ويضاف إلى ذلك محدودية القنوات التمويلية خاصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد أهم ومن يضاف إلى ذلك أن البنية التنظيمية لم تستطع مجاراة التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم، إذ لا تزال وقد أكدت الإجراءات الإدارية طويلة ومعقدة وهو ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين المحليين قبل الأجانب[1].

[1]–عاشور سميرة، محاضرات في قانون الاستثمار ألقيت على طلبة الماستر 2، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، 2017/2016، ص 38.

المطلب الثاني: سياسة عامة للاستثمار:

المتعلق ب 03-01[1] ترتكز السياسة العامة للاستعمار في جزائر على جملة من قوانين والأوامر بذلا من الأمر ثم إصلاحات 01-09-10-06 بتطوير الاستثمار وصولا إلى تعديلات التي عرفها لاحقا وقد هدفت هذه السياسة إلى خلق مناخ محفز للاستثمار الظاهر فيما يلي:

السياسة العامة للاستثمار:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق التنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأمني ضد انتهاج ساسة الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات. فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال عند منحه التسهيلات للمستثمرين حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

أ-نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالفة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (صناعات متوسطة والصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق عادة أقل من عشر مناصب شغل (مشاريع، وكالة تشغيل الشباب).

ب-من ناحية أخرى وتفادي لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذنا ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقبها.

[1]-03-01 السالف الذكر.

ج–من ناحية أخرى ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة[1].

المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في الاستثمار

الإطار المؤسسي يمثل الدعامة لأي سياسة استثمارية ناجحة، إذ أن وجود مؤسسات قوية فعالة غير أن واقع الحال في الجزائر يعكس تشتتا وملسقة، يضمن تنفيذ القوانين توجيه الاستثمارات وحماية حقوق مؤسساتيا واضحا، حيث تتداخل مهام الوزارات، الوكالات، الهيئات الرقابية. ومن هذا المطلب سنتعرف على إطار المؤسساتي للاستثمار.

أولا: الإطار المؤسساتي للاستثمار:

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار.

وفي هذا الإطار في بناء على المرسوم التنفيذي رقم 319/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 تم إنشاء: وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات [2](APSI) التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 1–3 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات [3](ANDI) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وهي تتولى المهام التالية:

– ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

[1]–وليد قسوم ميساوي، ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 19993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، قسم اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تاريخ 10 ماي 2018، ص 286.

[2]–14/319 هو مرسوم تنفيذي يتعلق بصلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها، مؤرخ في 17 أكتوبر 1994.

[3]–01–03 في 20 أوت 2001، مصدر سابق.

– استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.

– تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

– تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

– تسيير صندوق الدعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.

– التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

– المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

– المصادر والأجهزة.

– المجلس الوطني للاستثمار (CNI): جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يشرف عليه رئيس الحكومة ويصطلح بالمهام التالية:

– صياغة استراتيجية واولويات الاستثمار[1].

– تحديد المناطق المعينة للتنمية.

– إقرار الإجراءات والمايا التحفيزية.

مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة الاستغلال تمنح المزايا التالية:

أ–الاعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزائي ومن الترسم على النشاط المهني (TAP).

ب–الاعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

[1]–طلال زغبة، عبد الحميد: الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على مساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، الجزائر، 2014.

ج–منهج مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الهلاك.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تضمن الأمر 01–03[1] المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بالاستثمار مزايا أخرى أهمها ما يلي:

أ–تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار، من شهرين إلى شهر واحد الرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة.

ب–عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص وبين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي بحيث يحظى كليهما بمعاملة عادلة ومنصفة.

ج–في حالة عدم التوصل عن طريق الجهات القضائية الجزائرية إلى تسوية مرضية للنزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائية يمكن اللجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات التحكم الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 1996، والمادة 138[2] من قانون الضرائب المباشرة وكذا المادة 309 من قانون الضرائب قد تضمنت عدة مزايا للمستثمرين المنتجين والذين يصدرون سلعا وخدمات إلى الأسواق الخارجية نذكر منها:

أ–إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع والخدمات للتصدير.

دفع الضريبة المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة لمدة 5 سنوات.

وفي الأمر رقم 1–3 المذكور أعلاه وبالخصوص المادة 3 منه التي نصت على جملة من الحوافز الضريبية[3] وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين والتي نوجزها فيما يلي:

مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار: يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية:

---

[1]–01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001ن مصدر سابق.

[2]–مادة 138 خالفا لأمر 2021 رقم 01–07 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 12/93.

[3]–01–03 مؤرخ في 20 أوت 2001، مصدر سابق.

– تطبق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.

– الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل مقتضيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

– أما فيما يخص النظام الخاص، فقد منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة في الدولة، بالإضافة إلى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لاسيما عند استخدام تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتحفز الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة وفيما يلي إيجاز المزايا الممنوحة:

أ–الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

ب–تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

ج–تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

د–الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية[1] وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة، كما منح قانون الاستثمار الجزائري مجموعة من الامتيازات الهامة لاسيما ما يخص النقاط التالية:

[1]–عمر يوسف خضرا، مرجع سابق، ص 86–137.

في الميدان الإجرائي أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ذات شباك وحيد لتسهيل العمليات الإجرائية للاستثمارات وفق المهام المنوطة بها والمذكورة سبقا.

حدد النظام العام للامتيازات تشجيعا للمستثمرين في المواد من 17 إلى 19 من المرسوم التشريعي 93-12 لاسيما الإعفاءات والحوافز الجبائية نذكر منها ما يلي:

- إعفاء لمدة 3 سنوات الأولى للمشروع الاستثماري من كل الضرائب والرسوم.
- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- وهناك امتيازات أخرى يستفيد منها المستثمر بناء على قرار من الوكالة ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال (المادة 18 من القانون).
- كما توجد امتيازات أخرى تحت عنوان الأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة كمناطق للترقية والتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية، وكذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة (المادة 125 من المرسوم التشريعي وما يليها).
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.
- الشبابيك الوحيدة اللامركزية من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين ثم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تسهل الإدارات والهيئات العمومية المعنية.
- الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة انجاز المشاريع.
- شبكات معلوماتية وطنية ودولية[1].
- صندوق لدعم الاستثمار.

[1]-عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 104-122.

- حافظة عقارية للمستثمر.
- مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب.
- بلاد ذات إمكانيات كبيرة للنمو.
- إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار: (MDCGC PPI) وتتميز بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.
- اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار[1].

[1]-عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، سالف الذكر، ص 137.

الفصل الثاني

معيقات الاستثمار وأثر الفساد عليه في الجزائر

تمهيد:

يعد الاستثمار أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إذ يمثل حجر الأساس الذي تقوم عليه استراتيجيات النمو، التحديث، والانفتاح الاقتصادي. فالاستثمار، سواء كان محليا أو أجنبيا، يُسهم بفاعلية في تعبئة الموارد المالية، وتوجيهها نحو المشاريع المنتجة، كما يؤدي إلى تحريك عجلة الإنتاج، وتحفيز القطاعات الحيوية، وتوسيع نطاق التشغيل، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك فإن دراسة العلاقة بين الفساد والاستثمار في الجزائر تفرض أولا تقييما دقيقا للمناخ الاستثماري، من حيث الواقع، والسياسات، والإطار المؤسسي ثم ينتقل إلى تحليل العوائق والتحديات التي تواجه الاستثمار، مع التركيز بشكل خاص على أثر الفساد، باعتباره أكثر العوامل تأثيرًا وتشويشا على سيرورة الاستثمار. وأخيرا، يجب تسليط الضوء على آفاق الاستثمار في الجزائر، من حيث المؤهلات والفرص المتاحة، والشروط المطلوبة، والخطط المستقبلية التي يمكن من خلالها بناء بيئة استثمارية فعالة شفافة، ومستدامة.

المبحث الأول: التحديات الرئيسية التي تواجه الاستثمار في الجزائر

المطلب الأول: العوائق التي تواجه الاستثمار في الجزائر (نسخة موسعة):

تعتبر بيئة الاستثمار بمثابة المرأة التي تعكس مدى جاذبية الدولة للاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تعد مؤشرًا حيويًا على نجاعة السياسات الاقتصادية، وفعالية البنى التنظيمية والمؤسساتية.

وفي الحالة الجزائرية، وعلى الرغم من الإصلاحات القانونية التي باشرتها الدولة منذ بداية التسعينيات، والجهود التي بذلتها لتشجيع رأس المال الخاص وتنويع مصادر النمو، إلا أن الواقع الاستثماري لا يزال يعاني من جملة من العوائق البنيوية التي تعرقل تجسيد المشاريع الاستثمارية، وتضعف من قدرة البلاد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الأول: البيروقراطية الإدارية وضعف التنسيق بين الجهات الوصية:

تعد البيروقراطية من أبرز المعيقات التي تواجه أي مشروع استثماري في الجزائر، حيث يضطر المستثمر إلى التعامل مع طيف واسع من الإدارات والمصالح الإدارية، دون وجود "نافذة موحدة" فعالة قادرة على تجميع الإجراءات وتسريعها فبدلا من أن يركز المستثمر على جدوى مشروعه، يجد نفسه غارقا في دوامة من الوثائق التصريحات التصاريح، والموافقات المتشابكة التي تصدر من مصالح مختلفة، كثيرا ما تفتقد إلى التنسيق فيما بينها.

وقد بين عمر يوسف خضرا أن معدل عدد الإجراءات الإدارية لتجسيد مشروع في الجزائر يتجاوز 20 خطوة، تشمل مصالح البلدية، الولاية، الضرائب، البيئة، الشغل، الطاقة، الحماية المدنية، وأحيانا مصالح الأمن[1]، وما يزيد من حدة التعقيد هو أن هذه الإدارات تعمل بمنطق الورقيات، مما يؤدي إلى تأخر في الرد، فقدان الملفات، أو مطالبة المستثمر بإعادة نفس الوثائق الأكثر من جهة كما أن غياب دليل موحد يحدد الإجراءات والآجال بوضوح يجعل بعض الموظفين يفرضون شروطا إضافية أو يقدمون تفسيرات متباينة لنفس النص القانوني، مما يفتح المجال للانحرافات ويزيد من حالة الغموض القانوني وهذا المناخ يُؤثر سلنا على تصنيف الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال"، الذي يصدر عن البنك الدولي، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة في محور بدء النشاط التجاري.

الفرع الثاني: أزمة العقار الصناعي وعدم تفعيل سياسة التوطين الجغرافي العادل:

العقار الصناعي هو حجر الأساس لأي مشروع استثماري، ومع ذلك، فإن الحصول على قطعة أرض صناعية في الجزائر يبقى من أكثر المراحل تعقيدا ويعود ذلك إلى غياب محطات عمرانية موجهة بوضوح للاستثمار، وغياب رؤية وطنية متكاملة لتوزيع المناطق الصناعية حسب الأولويات القطاعية والجهوية.

[1]–عمر يوسف خصرا، أثر ممارسات الفساد الإداري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، 2005، ص 45–48.

تسير الأراضي الصناعية من قبل هيئات متعددة، منها مديريات الصناعة، المحافظات العقارية دواوين التسيير العقاري، وهيئات التعمير، وكل منها يقدم تفسيرًا مختلفا للوائح التنظيمية كما أن الكثير من المناطق الصناعية في الجزائر غير مهيأة من حيث البنية التحتية (شبكات الكهرباء، الماء، الصرف الصحي، الطرقات، ما يجعلها غير قابلة للاستغلال الفوري.

وقد أظهرت دراسة عبد الله لدسالم أن نحو 37% من المشاريع التي حصلت على اعتماد رسمي لم تنطلق فعليا بسبب عراقيل مرتبطة بالعقار، سواء من حيث غياب التهيئة أو بسبب النزاعات القضائية حول الملكية أو التأخر في تحرير شهادات الحيازة[1] كما أن حالات الإلغاء أو التجميد غير المبرر للعقود من طرف لجان منح العقار، تؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمر، خاصة في حال ارتباط المشروع بتعاقدات زمنية مع ممولين أو شركاء خارجيين.

ومن الملاحظ أيضا غياب استراتيجية وطنية لتوزيع المناطق الصناعية بعدالة، حيث تتركز معظم المناطق المجهزة في الشمال الساحلي، في حين تعاني ولايات الجنوب والهضاب العليا من نقص شديد في المساحات المهيأة، ما يفرغ الخطاب الرسمي عن التوازن الجهوي من محتواه الفعلي.

[1]–عبد الله لدسالم، الإصلاحات الهيكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007، ص 81–84.

الفرع الثالث: تعقيد التمويل وضعف الابتكار في المنظومة البنكية:

تعد القدرة على الحصول على التمويل عاملا حاسما في تنفيذ أي مشروع استثماري، ومع ذلك، فإن النظام البنكي الجزائري لا يزال يتسم بالجمود، ويعتمد على معايير تمويل تقليدية تقوم على الضمانات العينية، بدل تقييم جدوى المشروع وتهيمن البنوك العمومية على الساحة المالية، لكنها تتعامل مع المشاريع الاستثمارية بحذر شديد، وغالبًا ما ترفض التمويل حتى في حالة توفر دراسات جدوى قوية.

وتشير مذكرة عبد اللطيف لا لعرسة إلى أن أكثر من 60% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا تحصل على التمويل اللازم، ليس بسبب ضعف المشروع، وإنما بسبب تعقيدات النظام البنكي، وغياب آليات مرافقة حقيقية داخل البنوك[1]. كما أن البنوك لا توفر منتجات تمويلية مرئية مثل القروض الميسرة، التمويل التشاركي، أو صناديق المخاطر، ما يدفع بعض المستثمرين إلى الاعتماد على تمويل شخصي أو عائلي، وهو ما لا يتماشى مع متطلبات المشاريع الإنتاجية الكبيرة.

يضاف إلى ذلك، أن أجال دراسة الملفات قد تمتد لأشهر، وحتى في حال قبول التمويل، يطلب من المستثمر رخصة نهائية، وعقود عقار موثقة، وهو ما يدخله في حلقة مغلقة لا يمكنه الحصول على التمويل دون عقار ولا يمكنه إتمام العقد العقاري دون تمويل.

[1]–عبد اللطيف لالغرسة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008، ص 90–92.

رابعا: تذبذب السياسات الاقتصادية وعدم استقرار التشريعات:

من أبرز ما يشتكي منه المستثمرون في الجزائر هو عدم استقرار القوانين والتشريعات، حيث يتم تعديل قانون الاستثمار بشكل متكرر، وفي كثير من الأحيان دون إشراك فعلي للفاعلين الاقتصاديين. هذا التقلب يزرع الشك في نفس المستثمر، خاصة الأجنبي، الذي يبحث عن وضوح واستقرار في الأفق الزمني لاستثماره.

كما أن إصدار قوانين غير مدروسة، ثم تعديلها سريعا بعد صدورها، يعكس ضعفا في الرؤية الاستراتيجية، ويُظهر حالة من التردد في السياسات الاقتصادية وقد أشار عبد الله فلاق إلى أن المستثمر لا يحشى فقط القانون، بل يخشى أكثر تغير القانون دون إندار، وهو ما يهدد استقراره المالي والتعاقدي[1]

خامسا: غياب العدالة المجالية وتدهور البنية التحتية في الداخل:

رغم الاستثمارات الصحمة التي خصصتها الدولة للبنى التحتية، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال غير كافية في ولايات الداخل والجنوب، حيث يفتقر المستثمرون الى طرق مهيأة شبكات ربط بالكهرباء والغاز، خدمات بنكية خدمات جمركية، ومناطق صناعية مهيأة وهذا ما يدفعهم إلى تفضيل المدن الساحلية الكبرى، مما يعمق من التفاوت الجهوي في

[1]–عبد الله فلاق، المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف 2008، ص 68–72.

توزيع الاستثمارات وهو ما أكدته تقارير الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حيث أشارت إلى أن أكثر من 70% من المشاريع الاستثمارية متمركزة في خمس ولايات فقط، وهو ما يعكس غيابًا للعدالة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أثر الفساد على الاستثمار

إذا كانت العوائق السابقة تعبر عن احتلالات بنيوية وتنظيمية في البيئة الاستثمارية الجزائرية فإن الفساد يمثل العائق الأخطر والأكثر تأثيرًا، باعتباره يفرغ الإصلاحات من مضمونها ويقوض ثقة المستثمر في القانون الإدارة، والقضاء فالفساد لا يُقاس فقط من حيث الرشوة المباشرة، بل يشمل أشكالا أخرى أكثر خطورة كالاستغلال غير المشروع للنفوذ، التمييز في منح العقود، المحسوبية، غياب الشفافية في إبرام الصفقات وإفلات المتورطين من العقاب ويؤدي تفشي الفساد إلى زيادة التكاليف غير المباشرة لأي مشروع استثماري، حيث يضطر المستثمر إلى تخصيص موارد إضافية للتعامل مع الواقع غير الرسمي، من خلال تقديم "هدايا" أو "مزايا" للحصول على وثائق إدارية، أو تسريع الإجراءات، أو تجاوز عراقيل مفتعلة وقد أكدت مذكرة عمر يوسف خضرا أن الفساد الإداري والمالي يعتبر من أبرز العوامل التي تضعف الاستثمار في الدول العربية بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، وأن العديد من المشاريع الأجنبية انسحبت من السوق الجزائرية لهذا السبب تحديدا[1].

[1]–عمر يوسف خضرا، مرجع سابق، ص 53–55.

كما يشكل الفساد تهديدا خطيرًا على مبدأ المنافسة الشريفة فعندما يتم تفصيل شركات على حساب أخرى بناءً على علاقات شخصية أو سياسية، فإن ذلك يؤدي إلى تشويه السوق، وإقصاء الكفاءات، وهو ما يثني المستثمرين الجادين عن خوض التجربة وقد أكد عبد الله فلاق في دراسته أن العديد من المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة تشعر بأنها "غير مرئية" أمام الهيئات العمومية، وأن المشاريع الكبرى غالبًا ما تمنح المؤسسات مرتبطة بنفوذ سياسي أو إداري[1]. من جهة أخرى، يؤثر الفساد على سمعة الجزائر دوليا، ويُقلل من تصنيفها في المؤشرات العالمية، وهو ما ينعكس على قرارات المستثمرين الدوليين الذين يعتمدون على هذه التصنيفات لتقدير مستوى المخاطر ففي مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2020، احتلت الجزائر المرتبة 104 من أصل 180 دولة، وهو تصنيف يعبر عن مستوى عالي من الفساد الإداري، ويشكل رسالة سلبية للمستثمر الأجنبي[2].

الأسوأ من ذلك، أن الفساد يقوض فعالية السياسات العمومية نفسها فحتى إذا تم وضع قانون استثمار حديث، أو نظام رقمي متطور، فإن احتراق هذه المنظومات من طرف شبكات المصالح يجعلها عديمة الجدوى ولهذا فإن الإصلاح الاقتصادي الحقيقي يجب أن يُبنى على قاعدة محاربة الفساد وتجفيف منابعه عبر تعزيز الشفافية حماية المبلغين، تقوية القضاء الاقتصادي.

[1]–عبد الله فلاق، المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008، ص 67–70.

[2]–منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ،2020، ص 3–1.

المطلب:الثالث . مؤشرات قياس معيقات الاستثمار الاجنبي :

تعد المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية أدوات علمية تستخدم لقياس مدى كفاءة البيئة الاستثمارية لأي دولة، كما تعتبر مرجعا أساسيًا للمستثمرين، الحكومات، والمنظمات الدولية التقييم فرص الاستثمار، ودرجة المخاطر، ومدى جاذبية السوق. وفي حالة الجزائر، فإن دراسة هذه المؤشرات تكشف عن صورة شاملة ومعقدة لمناخ الاستثمار، إذ تشير أغلب البيانات الدولية إلى وجود تحديات جوهرية تعيق تطور الاستثمارات المستدامة، وتقلل من تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي والدولي.

يمكن تصنيف مؤشرات قياس معيقات الاستثمار إلى فئتين:

- مؤشرات دولية تصدر عن منظمات اقتصادية ومالية عالمية
- مؤشرات محلية تصدر عن مؤسسات حكومية أو جامعية جزائرية.

الفرع أولً : المؤشرات الدولية:

1. مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Doing Business) – البنك الدولي:

يعد هذا المؤشر من بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها الشركات الأجنبية لتحديد مدى سهولة أو صعوبة ممارسة الأنشطة الاقتصادية في بلد معين ويشمل المؤشر عشرة محاور رئيسية مثل: بدء النشاط التجاري، الحصول على الكهرباء، تسجيل العقار، دفع الضرائب، حماية المستثمرين الأقلية، وتنفيذ العقود.

حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2020، احتلت الجزائر المرتبة 157 من أصل 190 دولة، وهو تصنيف منخفض جدا، ويعكس وجود مشكلات هيكلية في المحيط القانوني والإداري للاستثمار من بين أبرز نقاط الضعف المسجلة:

- **بدء النشاط التجاري:** يتطلب ما بين 12 إلى 20 يومًا ويمر عبر ما لا يقل عن 9 إدارات مختلفة.
- **تسجيل العقار:** عملية بطيئة وغير شفافة، وتعتبر من الأسوأ في شمال إفريقيا.
- **حماية المستثمرين الأقلية:** لا توجد آليات واضحة لحماية المساهمين من تجاوزات الأغلبية أو من استغلال النفوذ داخل الشركات.
- **تنفيذ العقود:** تستغرق الدعاوى التجارية في الجزائر أكثر من 600 يوم للفصل فيها، ما يعكس بطء النظام القضائي الاقتصادي.

وقد أكد راشيد العلالي أن تدني تصنيف الجزائر في هذا المؤشر يشكل مؤشرا على احتلال العلاقة بين التشريع والتطبيق"، مشيرًا إلى أن القوانين الجزائرية، وإن كانت متقدمة من حيث النص، فإن التنفيذ العملي غالبا ما يفرغها من مضمونها[1].

[1]–راشيد لعلالي، البنكة ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، 2005، ص 89–87.

2. مؤشر مدركات الفساد (CPI) منظمة الشفافية الدولية:

يقيس هذا المؤشر درجة إدراك المستثمرين ورجال الأعمال لمدى تفشي الفساد في القطاع العام في سنة 2020 حصلت الجزائر على 36 نقطة من أصل 100، واحتلت المرتبة 104 عالميا هذا التصنيف يعطي إشارات واضحة بأن البيئة الإدارية الجزائرية لا تزال تعاني من مشكلات كبيرة على مستوى النزاهة الشفافية، وتكافؤ الفرص.

ويعتبر هذا المؤشر من أخطر ما يُضعف الثقة في الاستثمار، لأنه يشير إلى إمكانية وجود تدخل غير قانوني في القرارات الإدارية، ضعف الرقابة المالية، وتفضيل المصالح الشخصية على العامة. وقد أظهرت دراسة عمر يوسف خضرا أن الفساد لا يقتصر على مستوى إداري معين بل يمتد إلى عدة مستويات من القرار مما يعقد آلية الضبط والمساءلة[1].

3. مؤشر التنافسية العالمية المنتدى الاقتصادي العالمي:

يقيم هذا المؤشر قدرة الدول على خلق بيئة اقتصادية تدعم الإنتاجية والنمو المستدام. ويركز على عوامل مثل: كفاءة سوق العمل، جودة البنية التحتية الابتكار، والاستقرار الاقتصادي الكلي.

[1]–عمر يوسف خضرا، مرجع سابق، ص 63–61.

في تقارير السنوات الأخيرة، سجلت الجزائر أداء ضعيفًا خاصة في:

- **كفاءة سوق العمل:** بسبب ضعف المرونة البيروقراطية، وضعف التشريعات المتعلقة بفصل الموظفين أو تغيير عقودهم.
- **البنية التحتية:** رغم الجهود الكبيرة المبذولة، لا تزال المناطق الداخلية تعاني من نقص في الربط الطرقي، وشبكات الطاقة، والمناطق الصناعية المجهزة.
- **الابتكار:** ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي، غياب حاضنات الابتكار، وعدم ربط الجامعات بسوق العمل.

وقد أكدت مذكرة عبد اللطيف لالغرسة أن تدني مستوى الابتكار في الجزائر لا يرجع فقط إلى ضعف الموارد، بل أيضا إلى غياب رؤية وطنية واضحة تحفز الاستثمار في البحث العلمي وتربط نتائجه بالاقتصاد الحقيقي[1].

الفرع الثاني: المؤشرات المحلية:

على المستوى الوطني، تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) أهم هيئة تقوم بجمع البيانات حول تنفيذ المشاريع الاستثمارية الصعوبات التي تواجه المستثمرين، ومدى استجابة الإدارات المحلية للطلبات.

[1]–عبد اللطيف لالغرسة، مرجع سابق، ص 36–93.

وتظهر تقارير ANDI أن حوالي 37% من المشاريع المعتمدة لم يتم تجسيدها فعليا، وذلك لأسباب متعددة منها:

- تأخر في الحصول على التراخيص
- مشاكل في العقار الصناعي
- غياب التمويل البنكي
- تغير السياسات الاقتصادية أثناء تنفيذ المشروع

كما تظهر المؤشرات الوطنية وجود فجوة كبيرة بين نصوص القانون والممارسة الفعلية.

فمثلاً، رغم أن قانون الاستثمار يمنح إعفاءات ضريبية على المشاريع المنتجة، فإن المستثمر يواجه تعقيدات كثيرة عند محاولة تطبيق هذه الامتيازات، ما يؤدي أحيانًا إلى انسحاب المستثمر أو تجميد المشروع

وقد أشار عبد الله فلاق إلى أن عدم وجود مرصد وطني موحد لتقييم المشاريع ومتابعتها يجعل الدولة "تخطط في فراغ"، حيث يتم الإعلان عن مشاريع استثمارية ضخمة دون تقييم دقيق لمدى جدواها أو قابليتها للتنفيذ في الميدان[1].

[1]–عبد الله فلاق، مرجع سابق، ص 70–73.

تحليل وتوصيات:

تكشف هذه المؤشرات أن الجزائر لا تعاني من نقص في الإمكانات، بل من غياب فعالية السياسات، وعدم استقرار المؤسسات، وتفشي ظواهر غير رسمية كالمحاباة والفساد. ويؤدي هذا إلى تأكل الثقة في النظام الاقتصادي، مما ينفر الاستثمار ويؤخر التحول المنشود نحو اقتصاد منتج ومتنوع.

لذلك، فإن تحسين ترتيب الجزائر في هذه المؤشرات يجب أن يكون هدفا استراتيجيا للدولة، ويتطلب حزمة إصلاحات متكاملة تشمل:

- رقمنة الإدارة.
- إنشاء قضاء اقتصادي فعال.
- تعزيز دور المتفشيات العامة.
- مراجعة منظومة التمويل والاستثمار المحلي.
- تطوير مؤشرات وطنية دقيقة تربط ما بين التشريع والواقع التنفيذي.

المبحث الثاني: آفاق الاستثمار في الجزائر

المطلب الاول : مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار:

رغم التحديات الهيكلية والمؤسساتية التي تعاني منها الجزائر، إلا أنها لا تزال تحتفظ بمؤهلات استثمارية مهمة تؤهلها لتكون وجهة جاذبة لرؤوس الأموال، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تدفع العديد من المستثمرين نحو التنويع الجغرافي وتجنب الأسواق التقليدية وتتمثل هذه المؤهلات في مزيج من العوامل الجغرافية الطبيعية الديمغرافية، والاقتصادية.

أولاً، تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي في شمال إفريقيا، وهي بوابة طبيعية تربط اوروبا بإفريقيا جنوب الصحراء يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بطول 1200 كلم، مما يجعلها قريبة من الأسواق الأوروبية الكبرى مثل فرنسا إيطاليا، وإسبانيا هذا الموقع يمنحها ميزة تنافسية في مجالات الخدمات اللوجستية الصناعات التصديرية، والنقل العابر للحدود.

ثانيا، تمتلك الجزائر موارد طبيعية هائلة، حيث تعد من أكبر الدول الإفريقية من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والنفط، إضافة إلى احتياطات هامة من المعادن مثل الحديد الفوسفات، الزنك، الذهب، والمنغنيز هذا المخزون يجعل منها قاعدة ممتازة للصناعات التحويلية والطاقة وقد أكد يوسف دبوب أن الجزائر إن أحسنت استغلال مواردها المعدنية

غير المستغلة، قد تتحول إلى قطب صناعي اقليمي قادر على تلبية الطلب الإفريقي والأوروبي[1]

ثالثا، البنية التحتية تشهد تطورا نسبيا، فقد أنجزت الدولة شبكة طرق وطنية وسريعة تعد من الأكبر في القارة، أهمها الطريق السيار شرق–غرب.

إضافة إلى توسعة الموانئ كعنابة، بجاية، وهران والمطارات الدولية، وخطوط السكك الحديدية. صحيح أن هذه البنى التحتية لا تزال دون المستوى المطلوب في بعض المناطق، لكنها تمثل قاعدة جيدة لتطوير الخدمات اللوجستية، المناطق الصناعية والنقل التجاري.

رابعا، من حيث الموارد البشرية، تضم الجزائر شريحة شبابية كبيرة، حيث تمثل الفئة العمرية أقل من 35 سنة حوالي 60% من السكان كما ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وبدأت تظهر مبادرات شبابية في مجالات الابتكار، الرقمنة، وريادة الأعمال وتظهر مذكرة كادة عكاظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في شمال إفريقيا من حيث عدد الخريجين الجامعيين في المجالات التقنية، ما يوفر قاعدة بشرية مناسبة لاحتضان استثمارات تكنولوجية متقدمة[2]

[1]–يوسف دبوب، الآليات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر الجامعي، الجزائر، 2000، ص 96–100.

[2]–كادة عكاظ إصلاحات اقتصادية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، 2008، ص 72–75.

خامسا، السوق الداخلية الجزائرية تعد من أكبر الأسواق الإفريقية، بعدد سكان يفوق 45 مليون نسمة، ونمو استهلاكي مطرد، مما يجعلها بيئة خصبة للمشاريع الإنتاجية خاصة في القطاعات الاستهلاكية الغذاء، الأدوية مواد البناء الملابس، التجهيزات المنزلية.

وأخيرا، فإن انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل التجاري القاري الإفريقي (ZLECAF) يمنحها فرصة للوصول إلى سوق تضم أكثر من مليار نسمة، وتعيد تموقعها كشريك إقليمي قادر على لعب دور اقتصادي محوري، شريطة تطوير بنيتها التصديرية وتقوية تنافسية منتجاتها.

المطلب الثاني : شروط الاستثمار في الجزائر:

رغم توفر الجزائر على مؤهلات استثمارية كبيرة، إلا أن الشروط القانونية والعملية التي تحكم دخول المستثمر إلى السوق الجزائرية لا تزال تتسم بالتعقيد الغموض والتغيير المستمر. هذه الشروط وإن كانت تهدف من الناحية النظرية إلى حماية الاقتصاد الوطني وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية، إلا أنها في كثير من الأحيان تشكل حاجزا أمام دخول المستثمرين، خاصة الأجانب منهم.

على الصعيد القانوني، تخضع العملية الاستثمارية في الجزائر الجملة من القوانين أهمها الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي عُدل عدة مرات (10-06 و**01**-09) إضافة إلى مواد واردة في قوانين المالية، والقرارات الوزارية المشتركة التي تنظم القطاعات

الحساسة. ورغم محاولات التحديث، فإن تعدد النصوص، وتداخلها، وغياب المرجعية الموحدة، يُحدث ارتباكا لدى المستثمر.

من بين أبرز الشروط العملية التي تعيق الاستثمار، مسألة الحصول على العقار الصناعي، حيث يفرض على المستثمر المرور عبر عدة لجان محلية وجهوية للموافقة وغالبا ما تتأخر هذه الإجراءات لأشهر، بل سنوات. كما أن نظام الامتياز في منح الأراضي الصناعية غير مفعل بالشكل المطلوب، وغالبًا ما يغيب التناسق بين المخططات العقارية، وواقع المناطق الصناعية.

إلى جانب ذلك، يعد نظام الإعفاءات الضريبية غير واضح بالشكل الكافي فالمستثمر، رغم تمتعه قانونيا بامتيازات جبائية، يواجه صعوبات في تطبيقها ميدانيا، حيث تطلب منه إدارات الضرائب المحلية إجراءات إضافية، قد تفرغ الإعفاء من مضمونه. وقد أكد عبد الله فلاق أن المستثمرين المحليين يعانون من تضارب التأويلات القانونية بين الإدارات، ما يخلق نوعا من العقاب البيروقراطي للمشاريع الناشئة[1].

ومن الشروط الأخرى التي تشكل عائقا كذلك:

- تعقيد إجراءات تسجيل الشركات
- غياب نظام بنكي يواكب متطلبات المستثمرين خاصة في تحويل الأرباح، التمويل بالعملات.

[1]–عبد الله فلاق، المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008، ص 73–77.

- ضعف الرقمنة والتعامل الورقي المفرط
- غياب نوافذ موحدة فعالة (رغم الإعلان عنها رسميا).

كما أن تعدد الجهات الوصية على الاستثمار يعقد المسار أكثر، فالمستثمر لا يتعامل فقط معANDI ، بل مع مديريات الضرائب الطاقة البيئة التجارة، الشغل الحماية المدنية، وحتى البلديات، وهو ما يجعل بيئة الاستثمار تفتقر إلى المرونة.

وقد اقترح الشريف رضوان ضرورة إنشاء سلطة وطنية موحدة ومستقلة للإشراف على الاستثمار، تتولى تنسيق كل هذه الجهات، وتتحمل مسؤولية نتائج المشاريع في كل ولاية[1].

المطلب الثالث : خطط التنمية المستقبلية لتعزيز الاستثمار:

في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة التي عرفتها الجزائر، خاصة بفعل تقلبات أسعار النفط والانكماش في مداخيل الدولة، أصبح من الضروري إعادة النظر في النموذج التنموي القائم، الذي ظل العقود يعتمد على ربع المحروقات كقاعدة رئيسية لتمويل النفقات العمومية. هذا التحدي دفع السلطات العمومية إلى وضع خطط تنموية جديدة تقوم على تنويع الاقتصاد الوطني، وجعل الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو المستدام وخلق مناصب الشغل.

[1]–الشريف رضوان، دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007، ص 63–66.

تتمحور هذه الخطط حول ثلاث مستويات رئيسية تحديث البنية التحتية الاستثمارية، إصلاح المنظومة المؤسساتية، وخلق بيئة جاذبة للمبادرة الحرة والمستثمرين.

الفرع الاول: تحديث البنية التحتية والمنظومة الرقمية:

تعد البنية التحتية حجر الزاوية في أي مشروع تنموي طموح، وقد خصصت الدولة الجزائرية خلال العقدين الماضيين مئات مليارات الدنانير لتطوير شبكة الطرق الموانئ المطارات، والمناطق الصناعية. إلا أن التحول الرقمي يبقى من أبرز ما تراهن عليه الجزائر في المرحلة المقبلة.

فقد أطلقت الحكومة برنامجا طموحا لـ "رقمنة الإدارة العمومية"، من خلال تعميم الأنظمة المعلوماتية على مستوى الإدارات المكلفة بالاستثمار، وتطوير بوابة موحدة تسمح للمستثمرين بتقديم طلباتهم، متابعة ملفاتهم، والحصول على الرخص عن بعد. ويهدف هذا التوجه إلى محاربة البيروقراطية، تقليص أجال المعالجة، وتعزيز الشفافية. وقد أكدت مذكرة عبد اللطيف لالغرسة على أن تفعيل الرقمنة من شأنه أن يحدث ثورة حقيقية في علاقة المستثمر بالإدارة، ويُعيد بناء الثقة بين الطرفين إذا ما تم تطبيقه بفعالية وشمولية[1].

[1]–عبد اللطيف لالغرسة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008، ص 99–96.

كما تعمل الجزائر على ربط المناطق الداخلية بشبكات الكهرباء، الغاز، والماء الصناعي، لتشجيع إنشاء مشاريع استثمارية خارج الشريط الساحلي، في مسعى إلى تحقيق العدالة المجالية وتوزيع النشاط الاقتصادي بين الولايات.

الفرع الثاني: إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار:

تعكف الحكومة الجزائرية منذ سنة 2020 على إعداد قانون جديد للاستثمار بعيد هيكلة المنظومة القانونية بشكل أكثر شمولية، ويهدف إلى:

- تبسيط الإجراءات الإدارية.
- تقليص عدد الجهات المتدخلة.
- ضمان استقرار النصوص التشريعية.
- إلغاء الامتيازات غير المربوطة بجدوى اقتصادية.
- حماية المستثمرين قانونيا في حالة النزاعات.

كما تم إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار كمؤسسة تشرف مباشرة على توجيه السياسة الاستثمارية الوطنية، مع إعادة هيكلة وكالة ANDI وتحويلها إلى" الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بصلاحيات موسعة تشمل الاستقبال، التوجيه المواكبة، والمرافقة القانونية.

ويرافق ذلك توجه نحو تقوية استقلالية القضاء الاقتصادي، من خلال إنشاء محاكم متخصصة في المنازعات التجارية والاستثمارية، وهو مطلب أساسي للمستثمرين الدين يبحثون عن الضمانات القانونية قبل الشروع في تنفيذ مشاريعهم.

وقد أكدت مذكرة عبد الله السالم أن إصلاح البيئة القانونية وحده لا يكفي، بل يجب أن يكون مصحوبا بأليات تنفيذ فعالة، ونظم تقييم مستمرة تراقب مدى احترام الآجال القانونية وجودة الخدمة المقدمة للمستثمر[1].

الفرع الثالث: تطوير القطاعات البديلة وتنويع مصادر النمو:

تشمل الخطط التنموية كذلك توجيه الاستثمار نحو قطاعات اقتصادية بديلة، تمثل مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات. ومن بين هذه القطاعات:

- **الزراعة والصناعات الغذائية:** نظرا لتوفر الجزائر على أكثر من الملايين هكتار من الأراضي الزراعية، وسوق استهلاكية ضخمة، فإن تطوير الإنتاج الزراعي وتحويله يعد من أولويات الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة، بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وتقليص فاتورة الاستيراد.
- **السياحة:** رغم امتلاك الجزائر المقومات سياحية ضخمة صحاري، شواطئ آثار رومانية، تنوع ثقافي، إلا أن مساهمتها في الناتج الداخلي لا تتعدى 1.5%

[1]–عبد الله لدسالم، الإصلاحات الهيكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007، ص 84–86.

ولذلك أطلقت عدة برامج لتشجيع الاستثمار السياحي، خاصة في الهضاب والصحراء.

- **الصناعة التحويلية:** تهدف الدولة إلى تشجيع إنشاء مناطق صناعية متخصصة عبر عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة في مجالات الإسمنت الصلب الإلكترونيات، والبتروكيماويات.
- **الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة:** بالنظر إلى امتلاك الجزائر واحدة من أعلى نسب الإشعاع الشمسي عالميا، فقد بدأت الدولة في إطلاق مشاريع كبرى في الطاقة الشمسية، بإمكانها أن تصبح منصة لتصدير الكهرباء نحو أوروبا.

وقد أكد الشريف رضوان أن التنمية الحقيقية لن تتحقق عبر الاعتماد على مداخيل الربع، وإنما بتوسيع القاعدة الإنتاجية، واستهداف القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، بشرط أن يتم ذلك في مناخ مؤسساتي نزيه[1].

الفرع الرابع : تمويل المشاريع الناشئة والمؤسسات الصغيرة:

تولي الدولة أهمية خاصة لدعم المشاريع الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور محوري في خلق الثروة ومناصب الشغل وقد تم إنشاء صندوق لدعم الابتكار وتمويل الشركات الناشئة، بالإضافة إلى إطلاق منصات للتمويل التشاركي (Crowdfunding)، مع تسهيل إجراءات تسجيل هذه المؤسسات.

[1]–الشريف رضوان، دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007، ص 66–69

كما تم تفعيل نظام المناولة الصناعية لتشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وربطها بشبكات الإنتاج الكبرى، وهو ما يمكن من خلق منظومة صناعية وطنية متكاملة.

تحليل ختامي:

رغم الطابع الطموح الذي تتميز به هذه الخطط، إلا أن نجاحها مرهون بتحقيق عدد من الشروط الضرورية:

- محاربة الفساد فعليا داخل المؤسسات المنفذة لهذه الخطط.
- ضمان الاستقرار القانوني والإداري.
- متابعة ميدانية صارمة لمشاريع البنية التحتية.
- تقوية مؤسسات المتابعة والتقييم والمساءلة.

فالتنمية ليست مجرد إعلانات سياسية، بل عملية بنيوية تستلزم إصلاحاً شاملا يطال البنية الفكرية، المؤسساتية، والاقتصادية، ويمكن القول بأن الجزائر تمتلك الإمكانات لكنها تحتاج إلى الحوكمة الرشيدة، الإرادة السياسية، والمواكبة التكنولوجية لتترجم هذه الإمكانات إلى واقع ملموس .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال التحليل المعمق الذي تضمنه هذا الفصل، تبين بشكل جلي أن الفساد لا يعد فقط سلوكا منحرفا أو ظاهرة هامشية، بل هو في الحقيقة إشكالية بنيوية وهيكلية تضرب في عمق الاقتصاد الوطني، وتقوض فاعلية الجهود الرامية إلى خلق مناخ استثماري جاذب، عادل ومستقر فالفساد، في سياقه المؤسسي، يمثل عامل هدم صامت لكل ما يبنى من قوانين مشاريع واستراتيجيات، وهو ما يجعل الحديث عن تحسين الاستثمار في الجزائر دون معالجة جذرية لهذه المعضلة، مجرد حبر على ورق.

لقد أبرزنا في هذا الفصل أن الاستثمار، وهو العمود الفقري لأي اقتصاد حديث، لا يمكن أن ينمو أو يتوسع في مناخ تتسيده البيروقراطية، وتغيب فيه الضمانات المؤسسية، وتسود فيه ممارسات الرشوة، المحاباة، التمييز، وضعف الشفافية. فالمستثمر، قبل أن يبحث عن الامتيازات يطلب الوضوح، الحماية القانونية، والعدالة في التعامل. وإذا ما غابت هذه المتطلبات، فإنه يفضل الانسحاب إلى بيئات أكثر استقرارا.

وقد كشف تحليل واقع الاستثمار في الجزائر عن مفارقة لافتة من جهة، تمتلك الدولة ترسانة قانونية متطورة، تتضمن نصوصا حديثة تنظم النشاط الاستثماري وتمنح امتيازات معتبرة. ومن جهة أخرى، يُظهر الواقع الميداني ضعفًا في التطبيق، وغيابا للتناغم بين النص والتجسيد العملي. وهذا التناقض ينسب بدرجة كبيرة إلى غياب الحوكمة، ووجود شبكات مصالح تعرقل أي محاولة لتغيير الوضع القائم.

كما أظهرت المباحث المختلفة أن معيقات الاستثمار لا تتجلى فقط في العقبات التقنية أو البنية التحتية، وإنما تمتد إلى عوامل أعمق وأخطر، مثل انعدام الثقة في المؤسسات، تعدد المتدخلين دون تنسيق، ضعف الجهاز القضائي المتخصص، وتفشي منطق الربع بدل منطق الكفاءة. ويُعد الفساد القاسم المشترك بين هذه الإشكاليات جميعًا، إذ يكرس حالة من اللامساواة، ويحول الاقتصاد إلى ساحة مغلقة تدار وفق المصالح لا وفق القانون.

علاوة على ذلك، فإن المؤشرات الدولية، على غرار مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر مدركات الفساد، تعزز هذه القراءة السلبية لمناخ الأعمال في الجزائر فاحتلال البلاد مراتب متأخرة في هذه التصنيفات لا يضر فقط بصورة الدولة، بل يُرسل رسائل سلبية للأسواق الدولية، تقلل من جاذبيتها، وتنفر المستثمرين الذين يبحثون عن بيئات ذات مخاطر أقل، ومؤسسات أكثر استقرارًا.

غير أن هذه الصورة القائمة لا تخفي وجود مؤهلات واعدة، إذ أن الجزائر تمتلك من الموارد الطبيعية الإمكانات البشرية، والموقع الجغرافي، ما يجعلها مرشحة لأن تكون فاعلا اقتصاديًا مهما في محيطها الإقليمي، إن هي استطاعت استغلال هذه المؤهلات في ظل مناخ مؤسساتي محفز إن الإمكانات موجودة، لكن الإرادة الفعالة والمؤسسات الكفؤة تبقى الشرط الحاسم لتحويل الإمكان إلى واقع.

وفي هذا السياق، فإن الأفاق المستقبلية للاستثمار في الجزائر مرهونة بمجموعة من الشروط المتداخلة، يأتي على رأسها إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والإدارية على أسس الشفافية والمساءلة. كما أن نجاح أي خطة تنموية يبقى مشروطا بوجود قضاء اقتصادي مستقل نظام جباني واضح ومستقر، وإدارة رقمية نقل من الاحتكاك البشري الذي يعد مدخلا أساسيا للفساد.

وقد خلصت مختلف الأدبيات الأكاديمية إلى نتيجة مركزية مفادها أن مكافحة الفساد ليست خيارا اخلاقيا أو اجراء إداريا فحسب، بل هي ضرورة اقتصادية، وشرط لا على عله لتحقيق النمو الشامل، تعزيز تنافسية السوق، وجلب الاستثمارات النوعية فكل دينار يسرق من المال العام، وكل مشروع يعطل بسبب الرشوة أو المحسوبية، يمثل خسارة مباشرة للاقتصاد، وتراجعا عن مسار التنمية.

بالتالي، فإن النهوض الحقيقي بالاستثمار في الجزائر يمر حتميا عبر بوابتين متلازمتين:

أولا، إصلاح عميق للمؤسسات، يجعل منها أداة فعالة لخدمة الاقتصاد بدل أن تكون عبنا عليه.

وثانيا، تجفيف منابع الفساد، لا عبر الشعارات أو حملات ظرفية، بل من خلال آليات قانونية دائمة، وقوى رقابة مستقلة، وإرادة سياسية واضحة.

حين يتحقق هذان الشرطان، يمكن حينها الحديث عن مناخ استثماري تنافسي، شفاف ومستقر، يشجع الفاعلين الاقتصاديين على المبادرة الابتكار، والإنتاج، ويدفع الجزائر نحو موقعها الطبيعي كقوة اقتصادية إفريقية متوسطية.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: النصوص القانونية والتشريعية

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، المعدل والمتمم .
2. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار .
3. الأمر رقم 10-06 المؤرخ في 29 يوليو 2006، المعدل والمتمم للأمر 03-01 .
4. الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتعلق بتنظيم الاستثمار.
5. قانون المالية التكميلي لسنة 62009 .
6. قانون المالية لسنة 2020.

ثانيا: مذكرات تخرج

7. عمر يوسف خضرا، أثر ممارسات الفساد الإداري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، 2005.
8. الشريف رضوان، دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007.
9. عبد الله لد سالم، الإصلاحات الهيكلية في الجزائر خلال الفترة 2006-2000، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007.
10. عبد الله فلاق، المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008.

11. عبد اللطيف لالغرسة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008.

ثالثا: كتب

12. يوسف دبوب، الآليات الاقتصادية الجديدة في الجزائر: قراءة في تجربة الانفتاح والتحول، المؤسسة الوطنية للنشر الجامعي، الجزائر، 2000.

رابعا: مقالات علمية محكمة

13. كادة عكاظ "إصلاحات اقتصادية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، 2008، ص 80-70.

14. راشيد لعلالي، "البنكة ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، 2005، ص 92-85.

خامسا: تقارير ومؤشرات دولية

15. البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business2020 ، واشنطن، 2020.

16. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020، برلين، 2020.

- محمد الجوهري، الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، دراسة مقارنة، دار الفخر الجامعي، ب ط، الإسكندرية، مصر، 2008.

– عقبة علوي، ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2018–2019.

- أمر 01–03 هو قانون جزائري، يتعلق بتطوير الاستثمار صادر في 20–2001.

- 277–63 مؤرخ في 29–07–1963، متضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية.

– قلي محمد، قلي طارق: اشراف نجار لويزة الآليات القانونية لجذب الاستثمار في الجزائر، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في قانون قسم حقوق تخصص قانون أعمال، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

- قانون رقم 63–277 مؤرخ في 1963/07/29 متضمن قانون استثمار، الجريدة الرسمية.

القانون 82– 11 يتعلق باستثمار الخاص الوطني صدر في 21 أغسطس 1982.

- قانون رقم 82–13، قانون المالية الذي صدر في 2013 يتعلق بقوانين مالية والمصروفات العامة للدولة.

- قانون جزائري يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية صدر في 12 جويلية 1988.

- عاشور سميرة، محاضرات في قانون الاستثمار ألقيت على طلبة الماستر 2، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، 2017/2016، ص 38.

- وليد قسوم ميساوي، ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 19993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، قسم اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، تاريخ 10 ماي 2018، ص 286.

-14/319 هو مرسوم تنفيذي يتعلق بصلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها، مؤرخ في 17 أكتوبر 1994.

- طلال زغبة، عبد الحميد: الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على مساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، الجزائر، 2014.

- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

-عمر يوسف خصرا، أثر ممارسات الفساد الإداري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، 2005، ص 45-48.

- عبد الله لدسالم، الإصلاحات الهيكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007، ص 81-84.

- عبد اللطيف لالغرسة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008.

- عبد الله فلاق، المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف 2008.

– عبد الله فلاق، المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008.

- راشيد لعلالي، البنكة ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، 2005.

–يوسف دبوب، الآليات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر الجامعي، الجزائر، 2000.

- كادة عكاظ إصلاحات اقتصادية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، 2008.

–عبد الله فلاق، المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008.

- الشريف رضوان، دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007.

- –عبد اللطيف لالغرسة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008.

–عبد الله لدسالم، الإصلاحات الهيكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007.

- الشريف رضوان، دور الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الوادي، 2007.

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداءات	
المقدمة	01
الفصل الأول: الإطار النظري حول الاستثمار في الجزائر	05
المبحث الأول: مفهوم عام حول الاستثمار	07
المطلب الأول: تعريف الاستثمار	07
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار في الجزائر	11
المطلب الثالث: العوامل المتحكمة في الاستثمار	16
البحث الثاني: واقع الاستثمار في الجزائر	17
المطلب الأول: السياسة العامة للاستثمار	18
المطلب الثاني: الهدف من قوانين الاستثمار	19
المطلب الثالث: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	21
الفصل الثاني: معيقات الاستثمار وأثر الفساد عله في الجزائر	27
المبحث الأول: التحديات والعوائق الرئيسية التي تواجه الاستثمار	29
مطلب الأول: العوائق التي تواجه الاستثمار في الجزائر	29
المطلب الثاني: أثر الفساد على الاستثمار	34
المطلب الثالث: مؤشرات قياس معيقات الاستثمار الاجنبي	35
المبحث الثاني: آفاق الاستثمار في الجزائر	41
المطلب الأول: مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار	41
المطلب الثاني: شروط ترقية الاستثمار في الجزائر	44
المطلب الثالث: خطط التنمية المستقبلية لتعزيز الاستثمار	46
خاتمة	52
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	
ملخص الدراسة	

ملخص :

يعتبر الفساء أحد أكبر العقبات التي تمنع تحسين الاستثمار في الجزائر فهو يؤثر سلبا ثقة المستثمرين في المؤسسات الاقتصادية والادارية، ويدور مبادئ الشفافية والاستثمار النزاهة في الأعمال يؤدي الى خلق بيئة اقتصادية غير مستقرة تفتقر إلى الوضوح والعدالة مما يقلل من جاذبية الجزائر كموقع استثمار.

يظهر تأثير الفساد من خلال تعقيد الاجراءات الادارية. وارتفاع التكاليف غير الرسمية، بالإضافة إلى التفضيل في التوزيع الصفقات والعقود، مما يضر بمبدأ التكافؤ الفرص ويفسد آليات السوق كما يساهم الفساد في نشر جو من الشك ويقلل من قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأمنية وتحفيز القطاع الخاص.

بالرغم من أن الحكومة الجزائرية تعتمد بعض الاصلاحات القانونية والتنظيمية، إلا أن محاربة الفساد تحتاج إلى نهج شامل ينظم تقرير الرقابة وتفعيل المسائلة وضمان استقلال القضاء من أجل خلق بيئة استثمارية تنافسية ومستمرة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، الفساد، ترقية الاستثمار، التنمية المستدامة

Abstract :

Corruption is one of the biggest obstacles to improving investment in Algeria. It negatively impacts investor confidence in economic and administrative institutions. The principles of transparency and investment integrity in business create an unstable economic environment lacking clarity and fairness, thus reducing Algeria's attractiveness as an investment destination.

The impact of corruption is evident in the complexity of administrative procedures, the high costs of informal transactions, and the preferences in the allocation of contracts and deals, which undermine the principle of equal opportunity and distort market mechanisms. Corruption also contributes to spreading an atmosphere of suspicion and reduces the state's ability to attract security investments and stimulate the private sector.

Although the Algerian government has adopted some legal and regulatory reforms, combating corruption requires a comprehensive approach that regulates oversight reporting, activates accountability, and ensures the independence of the judiciary in order to create a competitive and sustainable investment environment.

Keywords: investment, corruption, investment promotion, sustainable development